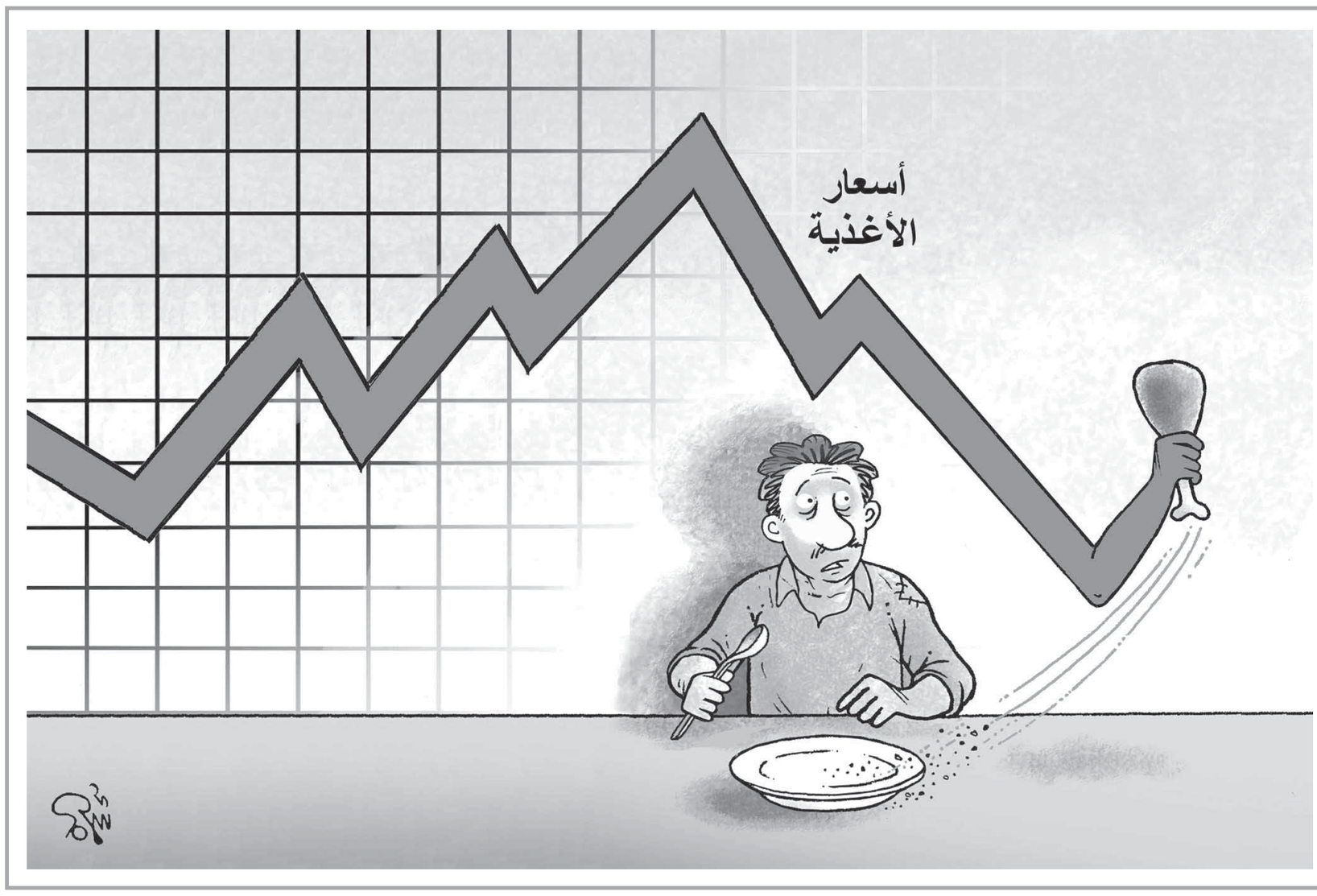

القبض على قاتل خلال ٤٨ ساعة فقط

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد قائد شرطة حماة اللواء أشرف طه لـ«الوطن» إلقاء القبض على المجرم /ع- ط/ الذي ارتكب جريمة مروعة بحق مواطن بريء في قرية الجلمة في ريف مصياف قبل أيام معدودة، بضربه على رأسه بأداة حادة حتى الموت.

وقال: لقد ألقت عناصر الأمن الجنائي بمصياف القبض على قاتل نفذ جريمته في قرية الجلمة في ريف مصياف واستردت منه بندقية سرقها وأخرجت أداة الجريمة من بركة ماء كان قد أخفاها فيها بعد ارتكابه جريمته النكراء التي هزت مصياف وريفها لبشاعتها.

فقد سبق أن أبلغ عناصر الأمن الجنائي أبلغت عن وجود جثة في قرية الجلمة في ريف مصياف وعلى الفور تم إرسال دوريات الأمن الجنائي التي كشفت على الجثة العائدة للمواطن فواز قربيش مقتولاً بمنزله نتيجة تعرضه لضرب شديد على الرأس ما أدى إلى تكسير الجمجمة وخروج المادة الدماغية.

ومن خلال البحث والتحري وجمع المعلومات وخلال ٤٨ ساعة تم إلقاء القبض على القاتل بعد الاشتباه فيه ويدعى /ع- ط/ وهو من أهالي حلب مقيم في الجلمة ويعمل في منشرة رخام.

وبالتحقيق معه اعترف بارتكابه جريمته النكراء بقطعة رخامية مضلعة الشكل كان قد أعدها لتنفيذ جريمته التي نفذها عن سبق الإصرار والترصد والذي كان قد نفذ الجريمة على خلفية حديث دار بين المغدور وبينه في وقت سابق. وأكد قائد الشرطة، أن القاتل كان قد أخفى أدوات القتل في بركة ماء وسرق بندقية روسية تعود للمغدور ومبلغاً وجوالاً، وقد تم انتشال أداة الجريمة من بركة ماء في قرية الجلمة، وتم استرداد البندقية وجوال المغدور الذي أخفاهما القاتل في غرفته.

وقد أثلج القبض على هذا القاتل صدور أهالي مصياف وريفها، بعد حالة الرعب التي عاشوها نتيجة ارتكاب هذه الجريمة المروعة في منطقتهم الوادعة.

القبض على قاطعي أشجار الفستق الحلبي في صوران!

| حماة- محمد أحمد خبازي

حتى أشجار الفستق الحلبي لم تسلم من أيدي اللصوص الجشعين الآثمة، فعمدوا إلى قطعها وبيعها حطباً بأسواق حماة غير عابئين بأصحابها ولا بظروفهم الصعبة التي أرغمتهم على هجر أراضيهم الزراعية والهجرة إلى حماة ريثما تصبح مناطقهم آمنة ليعودوا إليها ليعيشوا فيها كما كانوا قبل غزوها من قطعان الإرهابيين. فقد ألقى الأمن الجنائي بحماة القبض على عصابة عمدت إلى قطع وتحطيب أشجار الفستق الحلبي ذات المورد الاقتصادي العالي من الأراضي الزراعية بمنطقة صوران المحررة من براثن الإرهابيين.

وأكد قائد شرطة المحافظة اللواء أشرف طه لـ«الوطن»، أن عناصر الجنائية قبضت على /ع- ش/ و/ح- ق/ أثناء محاولتهما بيع حطب الفستق الحلبي في سوق الحميدية بمدينة حماة. ومن المعروف أن أشجار الفستق الحلبي ذات مردود اقتصادي عال، وهناك مجموعات تستغل غياب الأهالي عن منازلهم في مدينة صوران – التي تعاني تسيباً كبيراً يكاد يقضي على وجود هذه الأشجار المهمة- وتعمد إلى قطع أشجار الفستق الحلبي وبيع أحطابها بثمن زهيد. وأكد قائد شرطة المحافظة أنه بالتحقيق مع المقبوض عليهما تبين تعديهما على عدد كبير من بساتين الفستق الحلبي إضافة إلى سرقتهما دراجات نارية من المدينة المذكورة مستغلين غياب أهلها عنها.

الدمج سيؤخر دفع مستحقات الفلاحين وعدم تصريف التفاح

| السويداء- الوطن

أصبح قرار دمج مؤسسات التدخل الإيجابي واقعاً محتوماً بغض النظر عما سيحققه هذا الدمج من نجاح أو إخفاق ستثبته الأيام القادمة إلا أن قرار الدمج هذا كان له الانعكاس الأكبر على التأخير في دفع مستحقات الفلاحين وتصريف منتج المزارعين في فرع الخزن والتسويق وحصراً مادة التفاح ورغم قيام مؤسسة الدمج (المؤسسة السورية للتجارة) بفتح حساب إيداع في المحافظة وإيداع مبلغ ٢٠٠ مليون ل. س عن طريق سلفة من الوزارة إلا أن هذا المبلغ لم يسد سوى ١٢٠ مليوناً من كامل أثمان التفاح للفلاحين والبالغ قيمتها ٣٢٠ مليوناً حيث تم دفع أجور التبريد وثمن للصناديق البلاستيكية من المبلغ الذي جرى إيداعه ليبقى السؤال كيف سيتم تصريف الكميات التي جرى شراؤها من المزارعين في السويداء والبالغة ٣ آلاف و٢٠٠ طن وخاصة أنه حتى هذا التاريخ لم يجر تصريف سوى ٥٠ طناً من كامل الكمية رغم أن من صلب عمل المؤسسة وفق مرسوم إحداثها تسويق المنتجات الزراعية فمن المفترض من فرع المؤسسة ومن خلفها الإدارة العامة العمل على تصريف المنتج وخاصة لو علمنا أن العمر التخزيني للتفاح ينتهي مع بداية الشهر الخامس ما يستدعي التحرك السريع والبحث عن أسواق خارجية لأن الأسواق المحلية لا يمكن أن تستوعب الكميات التي تم شراؤها لأنها محافظة منتجة للمادة بالأصل فضلاً عن امتلاك التجار لكميات من التفاح يقومون بتسويقه في السوق المحلية على طريقتهم الخاصة. وأمام الواقع المفروض لابد من تحرك سريع للقطاع العام لتصريف المنتج حتى ولو كان بأسعار التكلفة منعا لارتفاع التكاليف فضلاً عن أن ترك المنتج مخزناً سيؤدي في نهاية المطاف إلى جفاف المادة وارتفاع نسبة التالف منها وبالتالي سيوقع المؤسسة بخسارة كبيرة إضافة إلى أن الإسراع في تسويق المنتج سيضمن السيولة المالية لسداد المزارعين ويحافظ على استمرار هيبة مؤسسة الحكومة وبالتالي الحفاظ على مصداقيتها مع المزارع.

أين ذهبت خبرات «بردى» و«سيرونكس»؟ ومَنْ وراء تطفيش الكوادر العمالية؟

| محمود الصالح

كشف مؤتمر عمال الصناعات المعدنية والكهربائية عن اضمحلال الخبرات الفنية الموجودة في أهم شركتين وهما «بردى» و«سيرونكس» خلال الفترة الماضية. وبالرغم من تعافي العشرات من الشركات الصناعية في البلاد وعودة عجلة العمل فيها إلى مستوى مقبول وخصوصاً في النصف الثاني من العام الماضي بعد الدعم الكبير الذي قدمته وزارة الصناعة للمبادرات الخلاقة للكثير من المؤسسات الصناعية لا تزال « بردى» ذات الاسم العريق والمنتج الوطني الذي لم يرتق إليه منتج مماثل في الجودة والأسعار، وما زالت هذه الشركة تفاخر بأنها تصنع سطل بلاستيك للدهان وحققت إيراد ٤,٥ ملايين ليرة فقط علماً بأنه يمكن لأي ورشة بسيطة أن تنتجه. هذا الوضع يضع إشارات استفهام كثيرة حول التسويغات التي تقدمها مثل هذه الشركات التي تسرب خيرة كوادرها الفنية. وتفاخر الشركة بأنها جمعت ٥٥٠ براداً وحققت عائد ١٠ ملايين ليرة.

اليوم تعدنا الشركة في عام ٢٠١٧ بـ٥٠٠ براد جديد. للأسف ما زالت الشركة في جميع المؤتمرات العمالية تكرر اللازمة السابقة نفسها بسرقة الآلات وتسرب اليد العاملة وقلة السيولة. وتعلق كل ذلك على وجود ٦٠ مليون ليرة لدى مؤسسة السندس والاجتماعية العسكرية، وتنتظر من وزارة المالية منحاً لتسديد الرواتب. أمام هذه الصورة هناك الشركة العامة لصناعة الكابلات التي تقع في منطقة ساخنة لكن أياً من عمالها لم يغادرها ولم تخسر أياً من معداتها ولم تتوقف عن الإنتاج وكانت خلال سنوات الأزمة تقدم الإنتاج الضروري وتحقق الإيرادات الكبيرة التي تجاوزت في العام الماضي ١,٥ مليار ليرة سورية ومثلها وربما أكثر في الأعوام السابقة. ليس هذا فحسب بل نجد أن شركة الإنشاءات المعدنية التي تعرض مقرها في عدرا لأعمال إرهابية انتقلت إلى القابون ومع دخول الإرهابيين إلى القابون قامت بنقل مقرها إلى الكبريت والآن عادت إلى عدرا بعد تحريرها، ومع ذلك استمرت في العمل وتحولت من شركة خاسرة إلى شركة رابحة حيث بلغت قيمة الإنتاج في العام الماضي ٥٣٢ مليون ليرة سورية، حيث أنتجت أبراجاً للكهرباء بقيمة ٣١٠ ملايين ليرة وأجهزة طاقة شمسية لجامعة دمشق بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة وهنكاراً للسورية للغاز بقيمة ٥٦ مليون ليرة، وهناك عقود جديدة خلال العام الحالي تتجاوز مليار ليرة سورية.

وأكد مازن دكاك رئيس النقابة أن عمال دمشق للصناعات المعدنية والكهربائية يوصون بضرورة زيادة الدعم الحكومي لقطاع الصناعة وتقديم التسهيلات اللازمة وتثبيت العمال المؤقتين لتأمين استقرار الخبرات الفنية وإطفاء الديون المتعثرة بين الشركات الصناعية «بردى والمعدنية» ودعمها من المصارف.

عمال اللاذقية يطالبون بإلغاء المركزية الشديدة

| اللاذقية - نهى شيخ سليمان

ركز أعضاء نقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين خلال انعقاد مؤتمرهم السنوي في مبنى اتحاد العمال باللاذقية، على مناقشة موضوع دمج مؤسسات الخزن والتسويق والاستهلاكية وسندس، نظراً لما سببه هذا الدمج من معوقات كبيرة لدى العمال من حيث الرواتب وطرق العمل، ما اضطر أعضاء المؤتمر لتشكيل لجنة لدراسة انعكاسات هذا الدمج على العاملين لمعالجة آثاره السلبية الناتجة عنه.

وتابع المؤتمرون جلستهم بمناقشة القضايا المتعلقة بالعمل المصرفي مطالبين بضرورة حل مشكلة العمال الذين يعملون منذ سنوات عديدة في فرع المؤسسة العامة للتجارة الخارجية بموجب عقود جزئية سنوية، وذلك من خلال العمل على تثبيتهم والمساواة بين العاملين في مصرف التسليف الشعبي بما يخص التعويضات، ونقل الملفات التأمينية للعاملين في فرع المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات من دمشق إلى اللاذقية، ورفد الفرع بعدد من الحراس، وكذلك رفد مصرف التوفير بعدد من العاملين من جميع الفئات لوجود ضغط عمل كبير عليهم، والتأكيد على الدور الإنمائي والرعائي والرقابي للدولة، ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي، وإعادة النظر بقوانين وتشريعات الاستثمار لتوحيدها وتوحيد الجهات المشرفة، وتعديل قانون التنظيم النقابي رقم ٨٤ لعام ١٩٦٨ وتعديلاته، والإسراع في تعديل القانون الأساسي للعاملين رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، والقانون رقم ١٧ لعام ٢٠١٠ المتعلق بعمال القطاع الخاص، ووضع الصرافات الآلية التابعة للمصارف أمام المنشآت الحكومية والخاصة التي لا ينقطع فيها التيار الكهربائي، وفتح سقوف الرواتب للعاملين في الجهات العامة، وإلغاء المركزية الشديدة التي تعاني منها معظم القطاعات، وإدخال الأتمتة إلى العمل في مديريات مال المناطق، والأرشفة الإلكترونية للمستندات والوثائق في مديريات المالية، يضاف إلى ذلك المطالب المكررة في كل المؤتمرات حول تثبيت العمال، والمسكن العمالي، واللباس، والوجبة الغذائية، والتشميل بالتأمين الصحي وما إلى ذلك.

وبدوره أوضح عمر حورية عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام العديد من القضايا المتعلقة بهذه النقابة لافتاً إلى ضرورة إيلاء أهالي الشهداء والمعوقين والجرحى من الجيش كل الاهتمام والتوجه بأبعد من التكريم وتأمين جميع الاحتياجات لهم مشيراً إلى أن هناك لجنة مشكلة والاتحاد عضو فيها لدراسة أوضاع المقترضين من الشهداء لقوننة العمل والسعي نحو إعفاء ذويهم من التسديد.

قلة محال الألبسة تمنع التنافس وتزيد الأسعار في درعا

| درعا- الوطن

يكثر الحديث في الشارع الحوراني عن الارتفاع الفاحش بأسعار الألبسة في أسواق مدينة درعا وغيرها إلى حد غير محمول أبداً في ظل الظروف المعيشية الصعبة حالياً، والمشكلة تتمثل بأن باعة المفرق كل يبيع على هواه، حيث أوضح عدد من المواطنين أن القطعة والماركة نفسها تباع بفارق يصل ما بين ٢ إلى ٤ آلاف ليرة سورية من محل إلى آخر ويتحكم الباعة بالزبائن ولا يقبلون المساومة على السعر لانعدام المنافسة في ظل محدودية المحال التي تعمل في هذا المجال، وأشار آخرون إلى أن الأسعار باتت خيالية ورب الأسرة الذي نأى بنفسه جانبا عن شراء اللباس ويعتمد على ما لديه منذ عدة سنوات لا يعرف كيف يتدبر قيم لباس أبنائه الذين يستهلكون لباساً بكثرة بحكم اللعب وعدم إدراك عملية الحفاظ عليه كما الكبار، فأقل تكلفة لحذاء وبنطال وبلوزة من النوع المتوسط يحتاج إلى نحو ٢٠ ألف ليرة سورية وهو مبلغ يكسر ميزانية الأسرة بل يصيبها بالعجز خاصة إذا كان عدد الأبناء اثنين أو ثلاثة، على حين لفت غيرهم إلى أن الفارق بين باعة الجملة والمفرق يكاد يقارب الضعف وضربوا مثالاً أن بيجامة قطنية عند أحد باعة الجملة قيمتها ٤٥٠٠ ليرة سورية وتباع لدى محال المفرق بنحو ٨ آلاف وبيجامة صنف أفضل لدى الجملة بسعر ٨٥٠٠ ليرة وعند المفرق أكثر من ١٣ ألف ليرة، وبالفعل لدى استطلاع الواقع يتبين جليا أن كل ذلك يحدث، وبالاستفسار من مصادر مديرية التجارة الداخلية عن النسب المحددة كمرابح تبين أنها في الألبسة المستوردة بنسبة ١٢٪ للمستورد وتاجر الجملة والموزع و١٥٪ لبائع المفرق وفي الألبسة المحلية الصنع بنسبة ٢٠٪ للمنتج وتاجر الجملة والموزع و٢٥٪ لبائع المفرق، وقد نظمت المديرية خلال الشهر الأول من العام الحالي ٩ ضبوط بمتاجر ألبسة لارتكابها مخالفات مختلفة كعدم الإعلان عن الأسعار وعدم وجود بيانات وغيرها، وبالمقارنة بين النسب المذكورة آنفا وواقع الأسعار يلاحظ أن هناك فرقا شاسعا ما يعد استغلالا للمواطن ينبغي التشدد أكثر في قمعه تطبيقا لمبدأ حماية المستهلك الذي بات شعاراً أكثر منه فعلاً.

بيانات عائلية عن المسؤولين...

| القنيطرة - الوطن

تركت الإجراءات التي اتخذتها قيادة حزب البعث ممثلة بالأمين القطري المساعد حول إعفاء أو فصل كل مسؤول ابنه خارج البلاد تهربا من الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياطية، وذلك من خلال خطوات انطلقت عملياً من خلال الطلب من النقابات والمنظمات بإرسال بيانات عائلية عن رؤساء المنظمات والنقابات ورؤساء الشعب وغيرهم من المسؤولين وهذا بحد ذاته خطوة كبيرة وجادة نحو التطبيق العملي لما أكده هلال هلال الأمين القطري المساعد من أن البداية ستكون من الحزب نفسه ومن القيادات الحزبية والمنظمات والنقابات. وعلى أرض الواقع شكل هذا الإجراء ارتياحا كبيراً لدى أبناء القنيطرة الذين اعتادوا في أوقات سابقة سماع الأقوال فقط دون تنفيذها إلى أفعال حيث كما يقول أحدهم «كنا نسمع جعجعة ولا نرى طحناً» في إشارة إلى وعود سابقة صادرة عن مسؤولين بالمحاسبة سواء لحالات الفساد أو الترهل الإداري أو تفشي ظاهرة الرشاوى والهدر بالموارد العامة للدولة، واليوم يبدو قرار الأمين القطري المساعد حازما وحاسما وهو إعفاء وفصل كل من يثبت عليه تهريب أبنائه خارج البلاد لعدم التحاقه بالخدمة العسكرية، حيث تبدو أول الغيث قطرة وكما سبق أن ذكرنا الطلب من النقابات والمنظمات بيانات عائلية للمعنيين فيها، فقد ذكر نقيب المعلمين وأمين فرع الطلائع تأكيد الطلب لإرسال تلك الوثائق خلال أسبوع من تاريخ اليوم، وبالمقابل هناك من يتخوف أن تطبيق القرار سوف يتوقف على القيادات الدنيا واستثناء الصفوف الأولى وبحيث يتم إفراغ توجيهات وتعليمات الأمين القطري المساعد من مضمونها والذي تم التأكيد عليه في أكثر من لقاء إلا وهو فصل وعزل كل من يثبت عليه تهريب أولاده من الخدمة الإلزامية العسكرية أو الاحتياطية.

إزاحة طريق عشرة أمتار لمصلحة متنفذين!

| السويداء- عبير صيموعة

لم يعلم أهالي مدينة السويداء القاطنون في المنطقة العقارية رقم ٦ سبب قيام مجلس مدينة السويداء السابق بإزاحة الطريق القديم المنفذ لبلدة الثعلة عشرة أمتار جنوبا وخاصة أنه نتج عن تلك الإزاحة اختراقاً لعقاراتهم ومنازلهم التي جرى تشييدها منذ سبعينيات القرن الماضي متسائلين لمصلحة من جاءت تلك الإزاحة وخاصة أن طريق الثعلة القديم قد جرى شقه وتعبيده من مديرية الخدمات الفنية بالمحافظة منذ عام ١٩٩٥ ويقوم على تخديم المنطقة على الوجه الأمثل حيث أكد الأهالي أنه مع صدور كل تعديل للمخطط التنظيمي يقومون بتقديم الاعتراضات متأملين بإنصافهم والحيلولة من دون استفادة بعض المتنفعين من إزاحة الطريق الذي الحق أضراراً بعقاراتهم القائمة إلا أنهم لم يتم أنصافهم رغم أنهم جميعا يمتلكون جميع الوثائق والمستندات التي تثبت امتلاكهم لعقاراتهم تلك

بدوره رئيس مجلس مدينة السويداء المهندس وائل جربوع أشار إلى أن اعتراضات الأهالي هناك جاءت خارج الفترة القانونية وأن أصحاب العلاقة لم يقوموا بتقديم أي وثائق لمعرفة واقع هذه العقارات مضيفاً إنه من الممكن لهم وبعد الإعلان ثانية عن المخطط التنظيمي تقديم طلب منهم أصولاً.

إلا أن رد رئيس المجلس الحالي لم يقنع الأهالي هناك كما وصفوه في الكلام غير الدقيق وخاصة أن اعتراضاتهم المقدمة جاءت ضمن المدة القانونية فالاعتراض الأول رقم ٤٢١ تاريخ ٢٠٠٦/١/٩ والإعلان عن المخطط كان بتاريخ ٢٠٠٦/١/١ أما الاعتراض الثاني رقم ٦٨٠٧ فكان بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٩ علماً أن الإعلان عن المخطط التنظيمي كان بداية الشهر الرابع من ذلك العام مؤكدين تقديم الوثائق والمستندات والصور كافة التي تؤكد إزاحة الطريق ليجزموا في نهاية المطاف وجود إياد خفية كانت مصلحتها في ذلك الوقت (في مجلس المدينة السابق) إخفاء الأوراق والثبوتيات لمصلحة بعض الأشخاص المتنفذين والمستفيدين أصلاً من إزاحة الطريق متأملين إنصافهم من المجلس الحالي في حال تم الإعلان عن المخطط التنظيمي الجديد.

وأخيراً... فضلون اتحدت...

| الوطن

قال محافظ ريف دمشق المهندس علاء منير إبراهيم خلال اجتماعه أمس مع رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس وعدد كبير من الصناعيين في محافظة ريف دمشق: إن هذا اللقاء يأتي في إطار متابعة ما وصلنا إليه من تقديم خدمات وتسهيلات لإعادة عجلة الصناعة للدوران ولاسيما أن المحافظة مستنفرة بكامل طاقتها ومديرياتها لتقديم الخدمات للمنشآت وقد تم توجيه جميع المديرين المختصين في المحافظة لمتابعة جميع الخدمات التي ستتم إعادة تأهيلها تباعا في المناطق الصناعية التي تم تحريرها كمنطقة فضلون في السبينة ومنطقة تل كردي في عدرا وقد تم قطع بعض الأشواط في عمليات إعادة بعض الخدمات والعمل مستمر حتى هذه اللحظة وبحاجة لبعض الوقت وخاصة أن حجم التخريب كان كبيراً في بعض المناطق كذلك هناك تساعد وتشارك في هذا المجال من الصناعيين أنفسهم للإسراع في عمليات إعادة المناطق إلى حيويتها.

ووجه المحافظ من خلال لقاء هاتفي في الاجتماع مدير اتصالات ريف دمشق لمعالجة ما تم طرحه من بعض الصناعيين، ووعد بمباشرة مديرية الخدمات في المحافظة ببذل المزيد من الجهود لإعادة تأهيل البنى التحتية في منطقة تل كردي من أجل إزالة الأتربة كما سيتم تأمين وسائط نقل لبعض المناطق مع تسهيل عودة الأهالي إليها، وأوضح الإبراهيم أنه سيتم التنسيق مع الجهات المختصة لعودة الفلاحين وعودتهم أراضيهم.

كما دعا خلال الاجتماع إلى إيجاد حلول سريعة لكل المعوقات التي يواجهها الصناعيون وخاصة ما يتعلق بالمحروقات والكهرباء من أجل الإقلاع بعمل هذه المنشآت الصناعية التي دمرها الإرهاب ما سيسهم في الإسراع في إعادة عجلة الصناعة بما ينسجم مع توجهات الحكومة في هذا المجال.

ومن جهته كشف رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس عن توحيد منطقتي فضلون١ وفضلون٢ الصناعيتين لتصبحا فضلون المتحدة وذلك بعد ملاحظة الإنجازات في فضلون٢، مشيداً بجهود وتعاون المحافظة في تقديم خدمات وتسهيلات للوصول إلى الغاية المنشودة.